

اقتصاد

الغربي: مهرجانات تسوق في «السورية للتجارة» طوال شهر رمضان

| علي محمود سليمان

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عدة تعميمات تتعلق بتشديد الرقابة على الأسواق والأسعار قبيل وخلال شهر رمضان المبارك، وفي تفاصيل التعاميم التي حصلت من «الوطن» على نسخ منها وجه الوزير «السورية للتجارة» لإقامة مهرجانات رمضان قبل أسبوع من بداية شهر رمضان المبارك في فروع المؤسسة في المحافظات، على أن يتوفر فيها تشكيلة واسعة من السلع والمواد الغذائية والخضر والفواكه بأسعار منافسة وتوعية جيدة وذلك في صالات ومناقد البيع التابعة للمؤسسة.

كما وجه مديريات التجارة الداخلية في المحافظات بضرورة تقسيم المحافظة إلى قطاعات عملياتية حسب الأهمية والظروف المتاحة بما يحقق سهولة وانسيابية العمل الرقابي على هذه القطاعات، مع تكثيف دوريات الرقابة والعمل ضمن نظام المجموعات على أن يترأس كل مجموعة معاون مدير أو رئيس دائرة.

وطالب الغربي بأن يتم التركيز خلال النصف الأول من شهر رمضان على المواد الأساسية من مواد غذائية (الخضر والفواكه - البان وأجبان - حبوب) وغيرها من المواد الغذائية الأساسية التي تهم المادة الرضائية، على أن

| عبد الهادي شباط

كشفت المدير العام لهيئة الناظمة للاتصالات إباء عويشق له «الوطن» أن تعديل أجر التصريح عن الأجهزة الخليوية التي تدخل عبر القنوات غير النظامية للإبلاد إلى ١٥ ألف ليرة سورية يستهدف التجار والمستوردين بشكل أساسي وليس المواطن

لأجهزة الخليوية وعدم الجوء لإدخالها عبر الطرق المختلفة من التهريب. مبيناً أن المسألة لا تتعلق فقط بالحصول المالي من التسوية على هذه الأجهزة لأن الأساس الذي يهيم وزارة الاتصالات أكثر هو الجانب الفني وجودة الأجهزة المدخلة إلى البلد ومطابقتها مواصفاتها لما هو معتمد ومقبول لدى المعايير والمقاييس المعتمدة لدى وزارة الاتصالات، وأن الأساس في الموضوع هو عدم الجوء للاستثناء في التصريح مقابل الحالة الطبيعية وهي شراء الأجهزة النظامية التي لا تحتاج لإجراءات التصريح فهذا هو القاعدة الأساسية والاستثناء هو امتلاك مدخل بطريق غير نظامية وللجوء للتصريح عليه لدى الجهات المعنية بذلك.

وكانت وزارتا المالية والاتصالات والنقطة قد اتفقتا على تعديل أجر التصريح عن الأجهزة الخليوية التي لم تدخل عبر القنوات النظامية. ليصبح أجر التصريح ١٥ ألف ليرة سورية متضمنة جميع الأجر والرسم، بدلاً من ١٠٨٠٠ ليرة رسم التصريح السابق.

كما تضمن الاتفاق بين الوزارتين على أن يطبق الأجر الجديد على الأجهزة التي تعمل على



كما بينت الوزارة أنه يمكن للمواطنين التحقق من وضع الجهاز عن طريق طلب الرمز المجاني *١٣٤x#، أو عن طريق الموقع الإلكتروني www.imei.sy

كما ذكرت الاتصالات في بيان لها أن الأجهزة المدخلة عبر القنوات النظامية لا يترتب عليها أجر تصريح، وأنه لا بد للمواطن عند شراء أي جهاز خليوي أن يكون من مصادر موثوقة والحصول على فواتير نظامية والتحقق من وجود النسخة

المصاححة على الجوال المهرب أصبحت ١٥ ألفاً بدلاً من ١١ ألفاً مدير الهيئة الناظمة للاتصالات لـ«الوطن»: يستهدف التجار لمنع التهريب وليس المواطن

التي يضعها التاجر على كل جهاز كإثبات على حصوله على اعتماد الأنواع للأجهزة المدخلة عبر القنوات النظامية، وذلك لضمان حقوقهم وتجنبيهم الحاجة إلى القيام بالتصريح عن أجهزتهم بشكل إفرادي.

وأشار عويشق أن هناك حالة تفاعل لدى أغلب المواطنين حول رغبتهم في امتلاك أجهزة نظامية ولا تحتاج للتسوية وتحمل فواتير نظامية ومواصفات الجهاز ومنشأه وهو الأمر الذي تسعى له الاتصالات في توفير أجهزة خليوي لدى المواطنين ذات مواصفات وجودة فنية عالية.

علمًا بأن هيئة الإشراف على الاتصالات كانت تتوقع منذ نفاذ التسويات على أجهزة الخليوي غير النظامية أنه سيكون هناك مئات الآلاف من الأجهزة الخليوية دخلت بطرق غير نظامية وتحتاج إلى تصريح سيتم استقبالها ضمن خدمة التصريح للأفراد في مراكز الخدمة لدى الشركات المشغلة لتألف التكاليف، حيث عناصر مدربة على العملية، إضافة إلى قوات التسديد الإلكتروني وأنه سيتم نشر كل التعليمات بشكل واضح على موقع وزارة الاتصالات والتفاته. مع تأكيد عدم لجوء البعض إلى بعض المحال التي تقدم خدمات لا يجوز تقديمها لتغيير رقم المعرف الخاص بالجهاز بحيث يعمل على الشبكة ويكون عبر إعطائه رقمًا من أرقام الأجهزة النظامية وأنه من الناحية القانونية لا يمكن منع هذه الظاهرة بسهولة ولكن تسعى الوزارة عبر العلاقة الواضحة والشفافة مع المواطن إلى الحد من هذه الظاهرة وإنهائها وأن العلاقة مع المواطن ليست بالقاهرة كما يجري مع المهربين الذين لا تسامح معهم.

عائد الاستثمار الحكومي في الصناعة أقل من ١٤ بالمئة أجور العاملين في «الصناعة» ٢,٢ مليار ل.س شهرياً

| هناء غانم

بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع العام الصناعي ٤٩,٩ مليار ليرة وذلك خلال الربع الأول من العام الجاري، كما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية للجهات التابعة لوزارة الصناعة ٤٢,٩ مليار ليرة سورية للفترة ذاتها، علمًا أن المخطط لكامل العام ٥٠٦,٩ مليارات ليرة، مع ربح صافٍ أقل من ٥ مليارات ليرة سورية، ما يعني أن هامش الربح في القطاع العام الصناعي أقل من ١٤ بالمئة، وهو رقم غير مشجع للاستثمار الحكومي في هذا القطاع، وهو رقم قريب من معدل الفائدة المصرفية في سورية.

وفي آخر تقرير صدرته الوزارة وتمت مناقشته في الحكومة، فقد بلغ الإنتاج الجاهز للبيع في الجهات التابعة للوزارة نحو ٤٥,٣ مليار ليرة سورية نفذ منه بحدود ٤١ بالمئة.

وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج المنفذ نحو ٣٢ مليار ليرة، وقيمة المستوردات الفعلية المنفذ خلال الربع الأول من العام الحالي نحو ٩,٧ مليارات ليرة علمًا أن المخطط لكامل العام قد بلغ ٧١,٨ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة البيع الدولار بما فيها الداخلي والتصدير الخارجي ١٦٤ ألف دولار علمًا أن المخطط لكامل العام هو ٧٦٦,٦ مليون دولار.

وبين التقرير أن الرواتب والأجور والتعويضات للعاملين قد بلغت خلال الربع الأول نحو ٦,٦٧ مليارات ليرة (أي بمعدل وسطي ٢,٢ مليار ليرة شهرياً) على حين كتلة الرواتب المخططة لكامل العام بلغت ٣٢,٥ مليار ليرة سورية، وإجمالي عدد المشتغلين الفعلي نحو ٤٦٦٥٧ عاملاً على حين المخطط لكامل العام ٥٣١٨٨ عاملاً.

وبين التقرير تتبّع تنفيذ الخطة الإنتاجية للوزارة أن المخطط بلغ ١١١ مليار ليرة نفذ منها ٤٥,٣ مليار ليرة أي بمعدل تنفيذ ٤١ بالمئة بنسبة تطوير ١٢٠ بالمئة، إذ نفذت المؤسسة النسبجية بحدود ٣٩ بالمئة من خطتها الإنتاجية بنسبة تطوير بلغت ٢١١ بالمئة على حين بلغ الإنتاج الفعلي المنفذ المؤسسة الغذائية بحدود ٤٤ بالمئة ونسبة تطوير ١٣٤ بالمئة أما المؤسسة الهندسية فقد نفذت من إنتاجها بحدود ١٠٥ بالمئة وتطورت نسبة تنفيذها بحدود ٢١٣ بالمئة والمؤسسة الكيماوية بلغت نسبة تطويرها ١٥٥ بالمئة ونسبة تنفيذ إنتاجها الفعلي ٤٩ بالمئة ومؤسسة الإسمنت بلغت نسبة تطويرها ١٦٢ بالمئة وبمعدل تنفيذ ٤٦ بالمئة على حين بلغ معدل تنفيذ الإنتاج الفعلي لمؤسسة السكر بحدود ١٨ بالمئة ونسبة تطويرها ٢٩ بالمئة على حين تراجع معدل تنفيذ الخطة لمؤسسة الأقطان إلى ١ بالمئة ونسبة تطوير ٤ بالمئة أما التبغ فقد نفذت ٩٨ بالمئة من خطتها الإنتاجية وتطورت بنسبة ١١٧ بالمئة.

وبين التقرير أن هناك بعض الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حتى تاريخ الإقلاع بالعملية الإنتاجية من خلال متابعة العملية الإنتاجية والتسويقية والوقوف على الصعوبات واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها بالتنسيق مع الجهات الوصائية، إذ إن ذلك هو هدف أساسي في عملية تنشيط القطاع النسيجي العام مع وضع خطط إسعافية الطارئة لبعض المحافظات ولا سيما حلب لتتمكن شركاتها من العودة للإقلاع بالعملية الإنتاجية بالسرعة الكلية، بعد تأمين مستلزماتها كافة وخاصة الطاقة الكهربائية اللازمة لاستمرار إجراءات تعيين العمال الذين تمت الموافقة على تعيينهم بغية تعويض النقص في العمال نتيجة التسرب الذي حصل خلال الأعوام السابقة الأخيرة.

يشار إلى أن وزارة الصناعة أصدرت تقريرها الأخير المتضمن جملة من الأرقام والإحصائيات حول أداء المؤسسات والجهات التابعة لها لغاية الربع الأول من العام الجاري الذي تمت مناقشته في الحكومة متضمنًا تتبع المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والتشريعات والقوانين والأنظمة القرارات والإجراءات المتخذة، إضافة إلى الشروعات الممولة بقروض ومؤشرات الخطة السنوية، إضافة إلى مؤشرات المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ومؤشرات القطاع الخاص الصناعي وتضمن التقرير الأرباح والخسائر وصولاً إلى الصعوبات التي تعاني منها الوزارة والمقترحات.



سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية للدولار الأميركي، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

وبالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد تراجت الليرة السورية في نهاية الأسبوع الماضي، حيث ارتفع زوج «اليورو/

سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية للدولار الأميركي، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

وبالنسبة لسعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية فقد تراجت الليرة السورية في نهاية الأسبوع الماضي، حيث ارتفع زوج «اليورو/

استثناء حكومي

السماح بالزيادة الطابقية للمباني المملوكة والمشغولة من الحكومة والمنظمات والنقابات

| الوطن

أعطت رئاسة مجلس الوزراء الحق لوزير الأشغال العامة والإسكان في منح موافقة مدنية على زيادة طابق أو أكثر للمباني القائمة والمملوكة والمشغولة بالكامل من جهات حكومية ومنظمات شعبية ونقابات مهنية ولا تحوي أي قسم سكني في حال رغبة أي من تلك الجهات في الحصول على مساحات طابقية إضافية.

وبحسب تعميم لرئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن الغاية من الأمر ضرورة تلبية متطلبات التوسع في خدماتها ونشاطاتها واستيعاب الزيادة في عدد العاملين لديها بعد تقديم بيانات ووثائق خاصة بهذا العنصر. واشترطت رئاسة الوزراء قبل ذلك التحقق من الوضع الإنشائي الظاهري لكافة العناصر الإنشائية في المبنى وتسجيل كل ما يظهر من تشققات أو بوادر ضعف تقويم السلامة الإنشائية للمبنى وإجراء تحريات فيها للتأكد من عدم صدأ فولاذ التسليح في حال تبيين إنقلاع في الطبقة الخارجية في

الغطاء الخرساني وإعداد دراسة تدعيم ما يلزم من عناصر المبنى.

ونص التعميم على تحديد المتطلبات والاشتراطات الإنشائية الواجب تحقيقها لحالات ترخيص الأبنية واستكمال إنشائها بالنسبة للأبنية الجديدة التي تخضع لمتطلبات واشراطات الكود العربي السوري للخرسانة المسلحة وملاحقه وتشكل هذه الفئة الأبنية قيد الدراسة أو قيد الترخيص أو قيد إنشاء هيكلياً وجميع الأبنية المزمع إنشاؤها.

وبالنسبة للأبنية القائمة يتم تقييم الوضع الإنشائي الراهن للمبنى القائم من خلال معالجة أوضاع الأبنية القائمة من دون الحاجة إلى دراستها على الأحمال الزلزالية ويكتفى بتحقيق البناء بأكمله على الحملات الشاقولية فقط وفق متطلبات واشراطات الكود العربي السوري وملاحقه لحالات المباني المرخصة وغير الممولة المكسوة حسب درجة الكساءات الأساسية المنصوص عنها في القانون رقم ٨٢ لعام ٢٠١٠ والذي سمح بزيادة البلاطات فيها بشكل أصولي على الأيزيد عدد البلاطات البيتونية فيها على خمس ابتداء

من منسوب التأسيس، شرط استخدام قواطع خفيفة ومواد ردم خفيفة تحت البلاط في الطوابق الإضافية وحالات المخالفات المشيدة على الأسطح الأخيرة للأبنية المرخصة والنظر في إمكانية قبولها وتسويتها وفق الأنظمة والقوانين لتسوية المخالفات على ألا يزيد عدد البلاطات الإجمالي على خمس بما فيها الطابق الخالف وحالات الأبنية القائمة الممولة كلياً أو جزئياً وسمح نظام البناء لاحقاً أو القرارات التنظيمية بزيادة عدد البلاطات فيها على أن لا يزيد على خمس من منسوب التأسيس على أن تتم الدراسة والتنفيذ وأعمال التدعيم في المادة الخامسة من هذا التعميم.

وتتم معالجة أوضاع الأبنية القائمة غير المرخصة في حال سمحت الأنظمة والقوانين بتسويتها وبالنسبة لحالات الأبنية التي لا يزيد عدد البلاطات فيها على خمس يتوجب إجراء دراسة إنشائية وتحققها على الأحمال الشاقولية وفي متطلبات الكود العربي السوري للخرسانة وحالات الأبنية التي يزيد عدد البلاطات على خمس يتوجب إجراء دراسة شاملة بما فيها الدراسة الزلزالية وتأهيلها حسب الزوم.

